نظام العولمـــــة بين التحليل الاقتصادي وإستراتيجية السوق العربيـــــــة المشتركـــــــــة

د. أحمـــــــد مشعل
الجامعة العربية المفتوحة
عمادة إدارة الأعمـــال

عمان/ الأردن

آذار/ ٢٠٠٣

نظام العولمة بين التحليل الاقتصادي وإستراتيجية السوق العربية المشتركة

ملخـــــــص

تهدف هذه الدراسة إلي إعطاء مفهوم محدد لنظام العولمة ولجذورها التاريخية، من أجل الوقوف على أسلوبها في الاستغلال والهيمنة التي تمارسها دول نظام العولمة مع بقية دول العالم النامي غير المتعولم. وجاءت الدراسة أيضاً لمعرفة العلاقة بين دول نظام العولمة واقتصاديات الدول العربية المجزأة .

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، وكان من أهمها توفر مستلزمات نجاح السوق العربية المشتركة في هذا القرن أكثر مما كانت علية في القرن الماضي ، وتوفر الإمكانيات أمام هذا السوق للاستفادة من نظام العولمة في تقليل الخسائر واقتسام المنافع في العلاقات الدولية، كما يجب أن يكون أساس التكتل والاندماج العربي ناتج من المصلحة الاقتصادية وليس ناتجاً من التجمعات السياسية (تجمعات الأنظمة) .

Abstract

The aim of this study is to provide a precise definition of the Globalization concept and its historical roots. In addition, the study tries to discover the Globalization techniques of exploitation and domination on the developing countries; outside the 'Global World'. Furthermore, this study deals with the analysis of the relationship between the Global system, and the economics of the isolated Arab Countries.

The basic conclusion derived from this study showed that elements for the success of the Arab Common Market (ACM) are available in this century more than the previous one. Moreover, the ACM has the ability to reduce the Arab countries losses, whilst, also sharing the benefits of increased international relations under Globalization.

The prime recommendation ensued from this study is to appreciate the importance of a 'sustainable' united Arab Common Market, which is built on communal economic interests rather than political interests.

المقدمة:

تمتد جذور نظام العولمة لعقود عديدة ماضية، إلا أنها بدأت تشغل الفكر الإنساني في الربع الأخير من القرن الماضي وتشغله أكثر حالياً لما لها من تأثير واضح وأهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية لكافة دول العالم. لقد قصر نظام العولمة المسافات وأزال الكثير من الحدود والقيود الدولية وهو يسعى لعالم صغير واحد بدون حدود أو قيود. وأهتم العديد من المفكرين والباحثين الذين تباينت وجهات نظرهم إزاء آثارها(*) فمنهم من نظر إليها على أساس كونها تطور إيجابي يساعد البشرية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع. بينما نظر لها آخرون بشكل مختلف تماماً ووسموها بأوصاف وتحاليل سلبية متعددة، وكان أكثرها تطرفاً هو التحليل الذي أعتبرها تمثل شكل من أشكال الاستغلال والهيمنة الجديدة للعالم النامي من قبل الدول الصناعية كما ذكر ذلك الأستاذ انتوني كيدنس A. Giddens في بحثه "Globlisation" وكان لهذا الاختلاف في تحليل نظام العولمة الأثر في زيادة حيرة وعدم يقين العديد من الناس وخاصة صانعي القرار، وجعلهم بعيدين عن الاستقرار في كيفية التعامل مع هذا النظام الجديد. وعموماً أصبح في العالم اتجاه قوي نحو الاندماج والتكتل الإقليمي أو القاري لتقليل الخسائر Losses Minimization واقتسام المنافع benefits sharing بدلاً من الشرذمة والإنفراد (Nation Isolation) والتي قد تكون عرضة للاستغلال والهيمنة بكل أشكالها المعروفة. وهذا الاتجاه الحديث في الفكر السياسي والاقتصادي العالمي، الذي

(*) لمزيد من الإطلاع يمكن مراجعة المصادر التالية:

(1) A.Giddens; "Globolisation "BBC, Reith, Lecture, broadcast on 7April, 1999.
(2) G.Junne; Global Cooperation or Rival Trade Blocs "Journal of world system Research, Vol, 1. No.9.
(3) D. Rastogi ;"Living Without Borders "; Business Quarterly. P.48 . (1997).
(4) E. Hobsbawn ; " Globalization in the Age of Empire " ; A bacus Book ; Ch3. 1987 .U.k.
(5) A.Mc Grew ; " Globalization And the Advanced Capitalist State" ; ch2 . 1992 Open University .
(6) H.Hudson ;" Global information ; Business Economics . U.S.A 1998 .
(7) A.Monders ; and Y. .Brenner , " Globalization New production Concepts ; 1999 Journal of Social Economics , Vol 26
(8) A.Lovins and L.Hawken ; " A road map for natural Capitalism " 1999, Business Review, U.S.A .

يسمى العولمة، عمل على تغيير وجهات النظر حول كثير من المفاهيم السائدة كالسيادة، الدولة، التأميم، الاشتراكية،الاستثمار الأجنبي،الحماية الوطنية،المنظمات والمؤسسات الدولية،القومية والتراث وغيرها.

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء مفهوم محدد ودقيق لنظام العولمة ولجذورها التاريخية للوقوف على طريقة الاستغلال والهيمنة التي قد تمارسها دول نظام العولمة مع دول العالم النامي غير المتعولم، حيث أن ظهور السياسات الواضحة لدول نظام العولمة والمتمثلة في الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تشجع الشرذمة والانفراد بدول العالم النامي لكي يسهل على دول نظام العولمة ممارسة الهيمنة والاستغلال بالطرق الأكثر حداثة. ومن هذا الهدف الرئيسي سنعرج على هدف آخر أساسي هو توضيح لنوع العلاقة بين دول نظام العولمة واقتصاديات الدول العربية المجزئة والحائرة بين التجمعات الإقليمية والأوسطية والانفرادية والثنائية والقارية والسوق العربية المشتركة، وكذلك سيتم إعطاء التصور المستقبلي لهذه الدول فيما لو تم إنشاء السوق العربية المشتركة. استندت الدراسة على فرضية مفادها أن لنظام العولمة أثار سلبية على التطور والنمو الاقتصادي لاقتصاديات الأقطار العربية المنفردة (المجزئة) وللتأكد من صحة ودقة هذه الفرضية فقد استخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي التاريخي والمعاصر للظواهر الاقتصادية ولتجارب البلدان العربية أمام زحف نظام العولمة السريع ومدى استجابة تلك البلدان للمفاهيم والأساليب والأنظمة التي جاءت بها العولمة. ولقد خطت هذه الدراسة لنفسها منهجية خاصة بها تختلف عن الدراسات التي تعرضت لدراسة نظام العولمة، حيث جاءت بقصد تحليل نظام العولمة من وجهة النظر الاقتصادية البحتة. أخذين بالاعتبار الحالة الاقتصادية العربية المعاصرة كأساس في التحليل والاستنتاج. ولهذا فقد تضمنت الدراسة ثلاثة محاور. يتناول المحور الأول تحليل لمفهوم العولمة وجذورها التاريخية. أما المحور الثاني فيقوم بالتحليل الاقتصادي لتجارب التكامل الإقليمي العربي. والمحور الثالث يتناول استراتيجية السوق العربية المشتركة (ACM) تحقيقاً لسياسة تقليل الخسائر واقتسام المنافع. وقد خلصت الدارسة إلى تحديد النظرة المستقبلية للسوق مع جمله من الاستنتاجات.

المحور الأول: المفهوم والجذور التاريخية لظهور نظام العولمة (Concept and Roots)

١.١: المفهوم:

ظهر مصطلح العولمة في الدراسات الأجنبية والدراسات العربية تحت مسميات كثيرة نذكر منها: الكوكبة، الكونية، الشمولية، العالمية والعولمة وغيرها. ويذهب مفهوم العولمة

Globalization [1] إلـــى فكرة عالميـــة التراكم الرأسمالـــي، متجاوزاً بذلك مفهوم التراكم الرأسمالي المحلي. والعولمة مفهوم معاكس للإقليمية[2] (Regionalism) أو القطرية (Nationalism) ويشـــار أحياناً لنظام العولمة بأنه النظام العالمي الجديد (New World Order)، أو الظاهرة الغربية الجديـــدة (New Western Phenomenon).

وقد توصف أيضاً من قبل البعض بأنها الفلسفة الجديدة التي ظهرت مؤخراً لسد الفراغ الـــذي تركتـــه الفلسفة الشيوعية[3]. ولقد كثر استخدام هذا المفهوم في العشرين سنه الماضية حتى أصبح العالم اليـــوم بمعظمة يعيش في ظل العولمة الذي يجعل العالم صغيراً "كأنة قرية صغيره يعيش أفرادهـــا ســـعادتها وبؤسها[4]. وعليه فقد أصبح من غير الممكن تجاهل المصطلح اليوم لأهميته ولالتصاقه بحياة البشرية في كل مكان ولكثرة استخدامه في مختلف مجالات الحياة. ومـــن البـــاحثين وخاصـــة الاقتصـــاديين والإداريين من يعتبرونها أسلوب اقتصادي وأداري عالمي جديد للصناعات المخصصة (Privatized Industries) [5]، وللشركـــات متعددة الجنسيات (Multinational Companies)[*] ومن جانـــب أخر، يرى البعض أن العولمة هي نظام متطور ومتقدم للفلسفة الرأسمالية في العالم الغربـــي، ولهـــذا يطلق عليها رأسمالية القرن العشرين، وبذلك فهي تمثل ممارسة وصورة جديدة ومتطورة للاســـتغلال الاقتصادي الذي يعمق من الهيمنة والتبعية السياسية، وتعمل على إذابة القـــيم والتقاليـــد الاجتماعيـــة (Elimination of Locol Values and Ethics)، والأكثر من ذلك فأنها تعمل على التخلص مـــن

---

(1) A.Giddens; "Globalization "BBC. Reith Lecture, broadcast on 7 April. P.15, 1999 ,U .K.
(2) G.Jinne;"Global Cooperation or Rival Trade blocs"; Journal of World System Research, Vol.4. 1995
(3) Giddens; " Globalization " op . cit , p .6
(4) A .Giddens; op . cit , p.10.

(٥) جاء مصطلح الخصخصة Privatization معاكساً لمصطلح التأميم، حيث يقصد بالتأميم (Nationalization) هو قيام الدولة بامتلاك وسائل الإنتاج وأدارتها واتخاذ كافة القرارات المتعلقة بها نيابة عن أفراد المجتمع. أما الخصخصة فهي(Denationalization) والتي تعني إيقاف أو إلغاء التأميم والتوسع في امتلاك أفراد المجتمع لوسائل الإنتاج وإدارتها واتخاذ القرارات المتعلقة بها مباشرة وبدون نيابة الدولة عنهم. وتوجد عدة تعاريف لمفهوم الخصخصة وأبرزها تعريف ميلتون فريدمان ولويس اليسي وغيرهم وهناك أيضاً دراسة الأستاذ دتيتوزو ياما توتو عن التجربة اليابانية الفريدة من نوعها والتي تم بموجبها بيع مشاريع الملكية العامة الرابحة وذات الإنتاجية العالية إلى القطاع الخاص، أي الخصخصة على الطريقة اليابانية. لمزيد من الإطلاع أنظر مجلد الخصخصة لجورج ياور، وباتور جاسينسكي. أكسفورد .بريطانيا

G.yarrow, and p.jasinski; Privatization Critical perspective on the World Economy Routlrdge-London, 1996, London.

(*) معظم هذه الشركات أساسها في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى وجزء قليل جداً منها يوجد في الدول النامية. ولهذا يناقش البعض بأن العولمة هي التي تخلق الصراع بين الرابحين (دول الشمال) والخاسرين (دول الجنوب)، ومهما كانت ممارسة هؤلاء (دول الجنوب) في التكتل أو التشرذم فأنهم دائماً الخاسرون أمام دول الشمال .

التراث الثقافي والحضاري المحلي للمجتمعات الإنسانية سواء في دول العالم النامي أو المتطور، والتسويق للقيم والمفاهيم ذات النمط الأمريكي** - الأوروبي أي ظهور ما يسمى (New Global Electronic Economy)[1].

ولقد أحدث نظام العولمة ثورة واضحة في معظم القطاعات الاقتصادية وأكثر هذه القطاعات تأثراً هو قطاع الاتصالات والمعلومات (Technology New Communications) التي انتشرت وسائله بسرعة خيالية عن طريق (high ways Electronic) أو ما يسمى (Wired City) وظهور مدن الانترنت والكمبيوتر. وللتوسع في معرفة دور ثورة المعلومات والاتصالات ومدن الانترنت التي جاءت بها العولمة راجع بحث هادسن الموسوم بـ "معلومات العولمة وإزالة المسافات والحدود"[2]، وقد أوضح دورها في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ومساهمتها في اختصار المسافات وإزالة الحواجز أمام التجارة الأمريكية. وأصبحت الحياة الاقتصادية في الكثير من البلدان يغلب عليها النمط الأمريكي الأوروبي والذي صاحبة انتصار لقيم الفرد وتراجع الاشتراكية والتأميم. وظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وتهميش دور القطرية والإقليمية والقومية، وإتباع سياسة اصطياد العقول واستغلالها عالمياً (أي إتباع سياسة Brain Hunting بدلاً من سياسة Brain Drain).

وقد سعى نظام العولمة أيضاً إلى توحيد مؤسسات النظم السياسية حتى يسهل انتقال رأس المال وتوحيد أنماط الاستهلاك عبر الحدود الدولية. وعلية فإن نظام العولمة هو نظام سياسي تقني، ثقافي، اقتصادي، هدفه تقريب العالم، وتسهيل انتقال عوامل الإنتاج بدون حواجز وتقليص المسافات.

والأكثر من ذلك فإن نظام العولمة قام على فلسفة وجود مبادئ وقيم وأساليب توجه العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية التي أصبحت مصدراً لتحدي الكثير من القيم والمبادئ السائدة كمبدأ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونظم الحماية الجمركية، وإتباع سياسات اقتصادية ونقدية محافظة. ويتضح من هذا المفهوم للعولمة أن أهم ما جاء فيه هو عنصر التدويل Internationally [3]حيث أصبحت سياستها قائمة على تدويل رؤوس الأموال، وتدويل انتقال عنصر العمل وتدويل التجارة الدولية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات، أي وجود عالم بدون حدود كما ذكر الباحث راستيجي في بحثه "العيش بدون حدود"[4].

** قسم من الباحثين يطلق على العولمة أيضاً اسم الأمركة Americanization، من منطلق كون الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر قوة وحيدة مهيمنة في العالم اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وذات موقع مؤثر في الاقتصاد العالمي.

(1) Giddens ;"Gbbalisation " op.cit , p .6.

(2) H. Hudson; "Global Information Infrastructure - Eliminating the Distance"; Business Economics; p .25 . 1998 .

(3) D. Rastogi; "Living Without Borders"; Business Quarterly .p.48 1997.

(4) D. Rostogi; "Living Without ....."; op.cit . P.16 _17.

وقد قسم نظام العولمة دول العالم إلى الفئات التالية :

الأول: الدول ما فوق الصناعية: (Over Industrialized Countries) وتشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، واليابان.

الثانية: الدول الصناعية: (Industrialized Countries) وتشمل معظم الدول الأوروبية غير المذكورة في الفئة الأولى بالإضافة إلى روسيا وبعض دول جنوب شرق آسيا .

الثالثة : الدول النامية: (Developing Countries) وتشمل معظم الدول المصدرة للمواد الأولية ويأتي في طليعتها الدول المصدرة للنفط في آسيا وشمال أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية.

الرابعة : الدول الفقيرة: (Poor Countries) وتشمل معظم الدول الإفريقية غير النفطية.

الخامسة :الدول الأكثر فقرا: (More Poor Countries) وتشمل دولا متفرقة مثل بنغلاديش، الصومال، جيبوتي، جزر القمر، إثيوبيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية في منطقة البحر الكاريبي.

وبموجب هذا التقسيم يحق لأي دولة الانتقال بين الفئات بحسب استجابتها أو وفائها بالشروط التي وضعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الشروط التي يجب الوفاء بها وإنجازها خاصة فيما يتعلق منها بالإصلاحات الهيكلية Structural reform للاقتصاد في كل دولة، وبما يعزز إعادة تنشيط القطاع الخاص وإعطاءه دورا قائدا [1] Leading Sector في بناء الاقتصاد وتحسين ظروف الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية والتقليل من الحواجز الجمركية، وذلك تمهيدا لرفعها عندما تتحقق كافة الشروط، وعند الانضمام إلى أحدى الكتل الاقتصادية أو إقامة نظام مشاركة معها، كما حصل مع معظم الدول العربية في محاولتها الانضمام إلى التجمعات الدولية المشار إليها أو حتى مشاركة هذه التجمعات. وكذلك إتباع سياسة نقدية حرة من شأنها تعويم سعر الصرف. وعلى هذا الأساس فقد ضاقت وتحددت الفرصة أمام الدول النامية لاقتناص مكان لها في السوق الدولية.

ولقد أصبح واضحا أن نظام العولمة عمل على إعادة هيكلة القوى الإنتاجية على المستوى العالمي، فيكون الإسهام في التجارة الدولية متوقفا على مدى الاستجابة المباشرة لظاهرة تدويل القوى الإنتاجية وتدويل حركة رأس المال[2] من خلال نظام دولي نقدي تشرف عليه هيئات مالية دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فتدويل النشاط الاقتصادي لا يتم ولا يكتمل دون تدويل النقد ذاته. وهذا ما تسعى إليه كل من دول الدولار ودول اليورو للتقارب النقدي وتشكيل نوع من النقد الموحد فيما بينهما مستقبلا.

---

(1) W.Rostow; " Stages of Economic growth" U.S.A; 1978 .

(2) D.Rastogi; "Living Without Borders" ; op.cit , p.76 .

١,٢ : الجذور التاريخية لنظام العولمة : (The Roots)

لم تكن العولمة وليدة الربع الأخير من القرن العشرين، كما يعتقد خطأ بعض المحللين[1]، ولكنها كانت حصيلة التطور الاقتصادي الهائل الذي حدث طيلة القرنيين الماضيين وخاصة في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد شمل هذا التطور معظم القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي (بشقيه الإنتاجي والاستهلاكي للسلع المصنعة).

وقد نتج عن هذا التطور ما يسمى بالفائض الاقتصادي (Economic Surplus)، الأمر الذي دفع دول الفائض للبحث عن أسواق تصدر لها هذا الفائض وتستورد منها المواد الأولية الرخيصة الثمن وكنتيجة لهذه المعادلة غير المتكافأة حدث التراكم الرأسمالي في جانب الدول الغربية (دول الشمال)، والذي قابله تزايد في التخلف وتعميقه في الدول النامية[2] (متمثلة في معظم الدول الآسيوية، الأفريقية، وأمريكا اللاتينية أي دول الجنوب).

وقد تعمق التخلف في الدول المصدرة للمواد الأولية وخاصة عندما قضت دول التراكم الرأسمالي على البنى التحتية في الدول المصدرة للمواد الأولية وخاصة القواعد الصناعية الموروثة في الدول المصدرة للمواد الأولية،وهذا ما قد حصل في الهند ودول جنوب شرقي آسيا وبعض الدول العربية[3].
وقد حلل ولخص ستيفن ماجي الدوافع والعوامل الأساسية للتراكم الرأسمالي الذي حصل في الدول الرأسمالية كتطور سوق لندن في القرنين الثامن والتاسع عشر[4]، وعندما لم تستطع هذه الأسواق أن تستوعب العمليات التجارية الضخمة، بدأت في البحث عن أسواق تعتبر امتداد لأسواقها ومرتبطة بها هيكلياً كسوق نيويورك ومونتريال في أمريكا الشمالية، وسوق سيدني في أستراليا، وسوق جوهنسبرغ في أفريقيا وقد أيد Hobsbawn هذا التحليل في بحثه الموسوم "العولمة في عصر الإمبراطورية" [5].

---

(1) Giddens ; " Globalization " ; op cit , p .6.

(2) E. Hobsbawm; "Globalization in the Age of Empire" ; 198 ; London; Abacus Books, Ch. 3, page: 56-83.

(٣) أفضل ما أوضح هذه الحقيقة هو كورنال ميردال في كتابة (المأساة الآسيوية)، كما وردت حقيقة التبادل الاقتصادي غير المتكافئ بين دول التراكم الرأسمالي والدول المصدرة للمواد الخام، حيث نهج الدكتور سمير أمين نفس المنهج في تحليل هذه الظاهرة متخذاً من دول أمريكا اللاتينية حالات دراسية. ويوجد تحليل علمي رائع بكتاباتهم في كتاب جيراند ماير الموسوم.
- J.Meir; Leading Issues in Economics Development , New York , U.S.A, 1995 .

(٤) ستيفن ماجي: الاقتصاد الدولي" ترجمة أ.د وليد إسماعيل السيفو- كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين - أربيل - العراق، ١٩٨٨ م .

(5) Hobsbawn op.cit . pp.56_83 .

وبالرغم من التوسع في مراكز الاستيطان الحديثة* New settlement markets فإنه ومع مرور الوقت لم تعد هذه الأسواق هي الأخرى قادرة على استيعاب الاستثمارات والتراكمات الرأسمالية التي حصلت فيهـــا من قبل شركاتها الضخمة.

وخاصة شركات أسواق نيويورك، لندن، باريس، برلين، الأمر الذي دفع شركاتها إلى التكتل والتوحد والاندماج عالمياً والانطلاق من أقطارها إلى العالم القديم وعابرة لحدودها القطرية والإقليمية.**

وبدأت هذه الشركات العملاقة في عولمة وتدويل رأس المال والإنتاج والتجارة لتحقيق المزيد من الاستغلال والتراكم الرأسمالي العالمي، وقد تم ذلك من أجل تعميق التراكمات الرأسمالية وانصهار الاقتصاديات المشرنمة والمنفردة وجعلها جزءاً من أسواقها ومنتجاتها ومصالحها. وأصبحت الرأسمالية السيئة تطرد الرأسمالية الجيدة حسب قانون كريشام في النقود[1].

ولكي تحقق هذه الشركات أهدافها قامت بوضع تصورها لتطوير أسس ومراحل العولمة، والتي حققت معظمها في الربع الأخير من القرن الماضي، كخصخصة القطاع العام (تراجع الفلسفة الاشتراكية والشيوعية)، تكوين شركات متعددة الجنسيات (نقل التراكم الرأسمالي المحلي والإقليمي إلى التراكم الدولي)، وتوسع وانتشار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات التي جعلت العالم بمثابة

---

* يقصد بالارتباط الهيكلي الروابط العرقية الدينية ، اللغوية والحضارية ، وحيث أن سكان معظم هذه الأسواق (الدول) هم من أصول أوربية (خاصة بريطانيا) حيث نجد لهم نفس المعتقد الديني والعادات والتقاليد (النمط البريطاني) . وأن معظم سكان هذه الأسواق يتكلمون الإنجليزية ، وتعتبر هذه الأسواق أو ما تسمى بدول الاستيطان الحديث New Settlement Countries من أغنى دول العالم بما تمتلكه من مواد ضرورية للصناعة والاستهلاك العالمي وقد استمرت هذه الحقيقة سائدة حتى نهاية النصف الثاني القرن الماضي تقريباً.

لمزيد من الإطلاع راجع:

W. Al_sefou; "Structural Analysis of Iraqi Exports and their Effects on the Development of the Domestic Economy 1945-1975 . ph .D Theises 1980. University of Walse, U.K. ch1, p:10_50.

G . Meirer; Leading Issues in Economic Development"; Studies in International poverty Oxford. 1995; See Part on international Economy.

H. Myint; The economies of developing Countries; London. 1964.

B . Higgins; "Economic Development, Problems, Principles and Policies"; New York 1974.

** فمثلاً اندمجت شركة وايت وايراد أمريكان مع شركة واريز البريطانية وقد كونتا واحدة برأسمال قدرة (١٩٩) مليار دولار، وهذا يوازي مجموع الدخول القومية للدول العربية، وأن شركة ABB الناتجة من اندماج (٦٠) شركة ضخمة لها (١٣٠) شركة في الدول النامية و(٤١) شركة في دول أوروبا الشرقية، والباقي موزعة في كافة دول العالم، وتمتاز هذه الشركات بضخامة عملياتها التجارية المؤكدة الربح وتنوع منتجاتها، ومحدودية خسارتها، وضخامة استثماراتها وإيراداتها، وأتباعها سياسة اصطياد العقول Brain Hunting، وإنتاجها للسلع الكونية الاستهلاك والطراز Style .

(1) J. Gray ; " Capitalism and Global Free Market" ; Grant books , ch4 , , London . U.K.1998 .

قرية واحدة صغيرة، والتوسع في إيجاد السلع الاستهلاكية العالمية (أي تنميط الاستهلاك العالمي)، وتعميق سياسة اصطياد العقول، وغيرها من الأساليب التي وسمت القرن الماضي والحالي بعصر العولمة Globalization Era [1].

وقد أتضح هذه الدور في التقارب والانفتاح والاندماج بين الأفراد والبيئات والمؤسسات المالية والدولية، وظهور كتل الأسواق الدولية، والفضاءات القارية كالسوق الأوربية المشتركة، والنافتا الأمريكية، والتكتل الأمريكي اللاتيني و التكتل الأفريقي مؤخراً.

المحور الثاني: تقييم تجارب التكامل الإقليمي العربي للفترة ١٩٥٠ – ٢٠٠٠م:

التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي ظاهرة تاريخية لها أسبابها وأهدافها، حيث جاءت بعد معاناة من سلبيات التقوقع في محارة التجزئة، فقد أدركت النظم العربية الرسمية أن التنمية في نطاق جغرافي ضيق لم تعد تجدي، وأنه لا بد من القيام بتشكيل تجمعات إقليمية عربية تسهل أمر نجاح خطط التنمية الاقتصادية، حيث لا يوجد في عالم اليوم دولة تعيش في عزلة اقتصادية عن العالم وتكتفي بمواردها الذاتية.

وفي الحقيقة فقد ساهمت عدة متغيرات في تعجيل قيام التجمعات الاقتصادية الاقليمية العربية، فقد كونت ليبيا والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، الاتحاد المغاربي في عام ١٩٨٩م، وقبل ذلك أسست كل من السعودية والكويت والإمارات العربية وقطر وعمان والبحرين مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١م، وأقدم كل من العراق ومصر والأردن واليمن على تأسيس مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩م . وتمثلت هذه المتغيرات (العوامل أو الدوافع) فيما يلي:

٢,١ التأثر بالفشل الذي تمخضت عنه التجارب الوحدوية السابقة.

حيث فشلت تجارب الوحدة العربية السابقة، لأنها قد شُيّدت بقرارات سياسية عُلوية دون اشتراك الجماهير العربية في أقامة أسس وأعمدة وأقواس البناء الوحدوي على نحو يضمن لها حقوقها وحرياتها وتطلعاتها، ولذلك سرعان ما انهارت بسبب النزاعات السياسية بين الأنظمة العربية الرسمية، هذا بالرغم من استمرار الجماهير في إيمانها بضرورة قيام الدولة العربية الموحدة لتوفر مكوناتها التحتانية الأساسية وليست الفوقية.(*)

---

(1) S. Hymer; "The Multinational Corporation-An analysis of some the Motives for International Business of Integration"; p.20 – 20. 1966.

(*) تجربة الاتحاد عام ١٩٦٣م بين كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية، وسبقها في عام ١٩٥٨م قيام الوحدة بين مصر وسوريا.

٢,٢ تنامي وعي اقتصادي عربي مستجيب لإيقاعات العصر.

كان الاتجاه دول العالم نحو تشييد التكتلات الاقتصادية الكبرى ذات الأسواق الواسعة مثل الكوميكون (سابقاً) والسوق الأوروبية المشتركة، والنافتا والآسيان، الأثر في ظهور وبروز جهود عربية لصياغة مجموعة من التصورات حول المسارات المستقبلية للوطن العربي خصوصاً في مجالات التنمية الاقتصادية، وكان لكتابات الاقتصاديين العرب المتخصصين في هذا المجال الأثر الكبير في خلق وعي عربي اقتصادي يضع الأهداف الاقتصادية التنموية في جدول أعمال الاهتمامات التنموية والوحدوية العربية، حيث أن جوهر مفهوم العولمة هو الاندماج الاقتصادي الذي يقود إلى الاندماج السياسي بالإضافة إلى وجود الاندماج التاريخي والثقافي والديني والجغرافي.

٢,٣ إدراك الأنظمة الرسمية العربية لعقم السياسات الاقتصادية المتبعة

أدركت الحكومات والنظم العربية الرسمية عجزها عن القيام بتنمية الاقتصاديات في إطار جغرافي ضيق محدود (داخل الحدود الترابية للدولة)[1]. فلا الأقطار العربية ذات الوفرة المالية نجحت في ذلك، ولا الأقطار العربية الفقيرة التي لا تمتلك الوفرة المالية نجحت في ذلك، (وهذه الأخيرة لا تمتلك الوفرة المالية بسبب افتقارها إلى الثروات الطبيعية وفي مقدمتها الموارد البترولية)، وحيث أن الجميع واقعون تحت تأثير الشركات المتعددة الجنسيات التي تُحكم سيطرتها على نظم تقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية ومنذ فترة ليست بالقصيرة .

وهكذا ازدادت احتياجات وتبعية الاقتصاديات القطرية للعالم الخارجي، فمثلاً نجد أن العراق يستورد حوالي 86% من احتياجاته السلعية الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة[2]، وأن حوالي 76% من هذه الإستيرادات تأتي من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذه النسبة ترتفع إلى حوالي 95% من إجمالي المستوردات لدول الخليج والسعودية وأن حوالي 92% من هذه المستوردات مصدرها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ونفس الشيء ينطبق على بقية الأقطار العربية سواء بجانب الصادرات أو المستوردات، ناهيك على ضعف وبساطة تركيب هياكل صادراتها التي تقتصر في الغالب على منتوج واحد أولي، بينما تمتاز هياكل استيراداتها بالتعدد والتنوع لمختلف أنواع السلع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة وغير مصنعة. ومن هنا تعاظمت التحديات التي واجهت الحكومات العربية وفي مقدمتها اختلال الهياكل الإنتاجية والتأثر بالتضخم

---

(١) الدكتور حقي إسماعيل البربوتي: الدولة القومية العربية الموحدة – مجلة الوحدة – العدد (٤١)، فبراير، ١٩٨٨م.

(2) Dr. W. I. Al-Sefou: :Astracural Analysis of Exports, 1945-1990- Ph.D. Thesis. Dept. of Economics. Swansea University Collage, Wales. U.K. Ch. 4 and 5.

والأزمات الاقتصادية الدولية، كما ساهم تخلفها التكنولوجي والمعلوماتي في فشل خطط مشروعات التنمية الاقتصادية، وقد بدأت الحكومات العربية تفتش عن طريق يكفل لها التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والسياسية، فمثلاً وقعت مصر والأردن صفقة متكافئة للتبادل التجاري عام ١٩٨٤م بقيمة ١١٥ مليون دولار مناصفة بين البلدين، وتلا ذلك العمل في بروتوكل التجارة الموقع عام ١٩٨٤م وكذلك عقد العراق صفقة متكافئة تجارية عام ١٩٨٨م مع مصر بقيمة (٢٠٠) مليون دولار واتفق البلدان على إنشاء مشروعات مشتركة للصلب والألمنيوم ومحركات الديزل، وعقدت ليبيا صفقات مشتركة مع كل من المغرب وتونس لتشييد صناعات مختلفة كصناعة الحديد والصلب وتجميع السيارات في الأعوام من ١٩٩٥ – ١٩٩٧م (ولم يتحقق من هذه الاتفاقات إلاّ الشيء البسيط).

٢,٤: أدركت الحكومات العربية وهي بسبيلها إلى إقامة ما يسمى بمجالس التعاون العربي بأنها لن تخسر امتيازاتها وسلطانها المعنوي على أقطارها، فليس هناك أدنى شك أن الدولة القطرية في الوطن العربي يعوزها الرؤيا الاقتصادية والسياسية العقلانية، فهي غير مستعدة لأن تنخرط في تكتلات ما فوق الوطنية أو في سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة، ولذلك فإنها أقدمت على استحياء في إقامة مجالس التعاون ولكنها لم تمضي فيها حثيثاً إلى الأمام، وإنما توقفت وغاصت في رمال النزاعات العربية خاصة والإقليمية، والشواهد على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها.

٢,٥: لقد فرضت ظروف سياسية واقتصادية دولية وإقليمية توجه الحكومات العربية نحو إقامة مجالس التعاون العربي في الثمانينات من القرن الماضي أو إقدام الجامعة العربية على إحياء مشروع السوق العربية في منتصف عام ١٩٩٨م، وبمبادرة من مصر التي بدأت الرأسمالية الوطنية الصاعدة فيها تفتش عن أسواق لتصريف منتجاتها في الوطن العربي حيث مجالها الحيوي، وهو الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى تبني وطرح مشروع السوق العربية المشتركة، وفعلاً عقدت الجامعة العربية اجتماعات موسعة حول هذا الموضوع لكنها لم تحقق شيئاً ملموساً بهذا الاتجاه حتى الوقت الحاضر، وبالطبع فإنه لن يتحقق شيء من هذه القبيل بالمستقبل طالما بقيت المصالح القطرية الذاتية هي المحرك الأساسي لها، وفي هذا خطر على مصر أيضاً لأن الانفراد والتجزئة سوف تجعل اقتصادياتها عرضة لاستغلال نظام العولمة، والمفروض أن يكون للجامعة العربية نظرة استراتيجية يغلب عليها الطابع والمصلحة الاقتصادية العربية الجماعية والابتعاد عن الذاتية والمصالح السياسية القطرية.

ولكن بقي السؤال المطروح في الوطن العربي، وهو لماذا توقفت تجربة التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي(Regional Arabic Economic Integration (RIEI في وسط الوطن العربي ومغربه؟

أي لماذا توقفت تجربة مجلس التعاون العربي الذي يضم العراق والأردن ومصر واليمن؟ ولماذا توقفت أيضاً تجربة الاتحاد المغربي بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا؟

لا شك أن الإجابة على هذا الموضوع تستدعي النظر إلى الموضوع بتعمق ودراسته بموضوعية، فالانتقال من الاقتصاد القطري الأحادي إلى وضع الاقتصاد التكاملي هو في كل الظروف خطوة إلى الأمام وهي خطوة أملتها ظروف دولية وإقليمية، كما ألمحنا سابقاً، فمن غير المعقول بقاء اقتصاديات الوطن العربي تابعة للاحتكارات الدولية سواءً كانت الأمريكية أو الأوروبية والتي تكرس الأرباح من خلال شركات متعددة الجنسيات التي تمارس أنشطتها على الأرض العربية وفي معظم بلدان الوطن العربي، وهذا يقود بالطبع إلى زيادة التخلف وإبقاء الموارد المحلية موجهه في خدمة الاحتكارات الدولية على حساب مصالح بلدان الوطن العربي، وإذا لم يتم إنشاء التجمع العربي الاقتصادي ستكون هذه الأقطار خاضعة لشروط وهيمنة العولمة المفروضة عليها .

بيد أن التكامل الإقليمي العربي الذي شيد في الثمانينات من القرن الماضي، بدأ هو الأخر بقرارات سياسية عليا على غرار بدأ التجارب الوحدوية الفاشلة في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فلم يكن وليد نشاط رأسمالي وطني عربي يتوسع أفقياً في أقاليم الوطن العربي، فيشيد المشروعات الصناعية العملاقة، ويمهد الطريق لقيام السوق العربية المشتركة، ثم أنه لم يكن وليد المنافسة بين المشروعات الصناعية لكي تجد مصلحتها في التكامل والاندماج، فكل ما هناك هو أن الإرادات السياسية العليا في النظم العربية التقت مع بعضها وشيدت تجمعات إقليمية عربية تأسيساً على التنسيق البسيط لإمكانيات البلدان الأعضاء في أي تجمع اقتصادي عربي على مستوى قطاعات الإنتاج، فهو تكامل عربي عبر السياسة والخطب والقرارات الفوقية العليا.

وهذا التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي عبر السياسة والخطب سوف يبقى محكوماً بالمزيد من تدخل الحكومات في هذه الدول في شؤون الاقتصاد ، ويبقى متأثراً بسلبيات السياسة الخاصة بالأقطار المتفرقة، ومثال ذلك هو توقف مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي على أثر حرب الخليج الثانية والحصار على ليبيا.

وهذا التكامل عبر السياسات والخطب لا يمكن له أن يتطور نحو التكامل الاقتصادي العربي الشامل أو الوحدة العربية الاقتصادية للأسباب التالية:

أولاً: لقد بدأ التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية عبر السياسة والخطب وليس من خلال التخطيط الاقتصادي واقتصاد السوق الذي تجد فيه المؤسسات الإنتاجية طريقها نحو الاندماج والتكامل، ولذلك فإن القدرات الإنتاجية لن تستطيع أن تدفع بكل القوى التي تنطوي عليها.

فالتكامل عبر السياسة تغدو عوامل الإنتاج فيه وكأنها أدوات تنفيذية للمركز الذي تصدر عنه كافة التوجيهات، وهو مركز تتمثل فيه بيروقراطية الدولة المتدخلة بأجهزتها المتضخمة التي لا تتناسب مع حجم الناتج القومي والامكانات المتوفرة، وبالتالي سوف تشكل عائقاً أمام انطلاقة التنمية الاقتصادية القومية الشاملة، وقد يقال أن هذا التكامل عبر السياسة أملته التفاوتات بين هياكل الإنتاج في البلدان العربية، ومن ثم لا بد من ضمان عدم إلحاق الغبن بالبلدان ذات هياكل الإنتاج الضعيفة وأنه مرحلة يتم الانطلاق بعدها إلى تحرير التجارة وتنقل العمالة ورؤوس الأموال، بيد أن هذا الأمر في حقيقته ينطوي على الخلط بين الوسائل والأهداف.

فالوسائل الضرورية للانطلاق باتجاه تنمية قومية مقترنة بأهداف الوحدة العربية والديموقراطية لا يمكن بلوغها بدون تغييرات جذرية في أسس الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في بلدان الوطن العربي.

ورغم أن بيانات تأسيس التجمعات الاقتصادية العربية احتوت على المبادئ والأهداف القومية منها (تعزيز العمل المشترك وصولاً إلى الوحدة العربية). إلاّ أن المنطق الداخلي لأي تكامل اقتصادي لا بد وأن يعني عملاً جماعياً عربياً مخططاً، وأن يعني قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي للمؤسسات الإنتاجية لكي تجد مصلحتها في التكامل والاندماج.

وهذا الاستقلال الذاتي للمشروعات الإنتاجية فإن شرطه ونتيجته حرية تحرك رأس المال وحرية السوق وحرية انتقال العمالة وتبسيط الإجراءات الجمركية.

كما أن المنطق الداخلي لأي تكامل اقتصادي هو إنجاز الشروط الموضوعية التي تستطيع بها المشروعات الإنتاجية شق طريقها نحو التكامل والإنتاج ، وتتمثل هذه الشروط الموضوعية في سوق حرة وحرية اقتصادية بينية، وقوانين تنبع منها الحاجة إلى التكامل والاندماج بين المشروعات الإنتاجية، فالتكامل الاقتصادي العربي ليس جمعاً جبرياً بسيطاً لإمكانيات قطرية، وإلاّ غدا وسيلة توسع ونمو تخدم أغراضاً بعيدة كل البعد عن الهدف الأساسي وهو السوق العربية المشتركة ثم الوحدة.

وآن الأقطار العربية التي سارت في طريق التجمعات الاقتصادية العربية عبر السياسة تخاطر بنقل الوطن العربي من التجزئة إلى حالة التجزئة الإقليمية بكل ما تحمله من مخاطر وإيجاد محاور سياسية إقليمية .

وما حصل بعد حرب الخليج الثانية يؤكد وجهة نظرنا، فقد انقسم الوطن العربي على نفسه بين مؤيد ومعارض ورافض ، فتجمدت تجارب التكامل الاقتصادي العربي، وتابعت الأقطار العربية مسيرتها في إتباع سياسات منفردة مع الاحتكارات الدولية، فزادت التبعية الاقتصادية وحدث الخلل في موازين المدفوعات ورهنت الاقتصاديات الخليجية العربية واقتصاد العراق لآماد طويلة غير معروفة لأسواق نظام العولمة، ولن يفك هذا الرهن إلاّ عن طريق الاندماج الاقتصادي العربي وتكوين السوق العربية المشتركة.

ثانياً: إن التكامل الاقتصادي غير المقترن بإطلاق الديمقراطية وحرية تنقل رؤوس الأموال والعمالة ينتهي أجلاً أو عاجلاً . وذلك لأن حرية انتقال رؤوس الأموال تساعد على تنشيط التكامل والاندماج بين المشروعات الإنتاجية وتساعد على زيادة الاستثمارات الرأسمالية في أقطار الوطن العربي.

وفي الواقع المنظور نجد اختلافاً في النظم السياسية والدستورية في الوطن العربي، ونجد اختلافاً في البنية الاقتصادية وهياكل الإنتاج من حيث الكم والكيف، فهناك أقطار عربية كمصر تتميز بضخامة الهياكل الإنتاجية، وهناك أقطار فيها هياكل إنتاجية مؤممة كالعراق وليبيا، اليمن، سوريا، الجزائر وأخرى مختلطة، وثالثة مملوكة للقطاع الخاص، وفي هذه الفسيفساء من الأنظمة الاقتصادية والسياسية والدستورية وهياكل الإنتاج لا يستطيع المحلل الاقتصادي أن يتصور كيف سيتم التكامل بينهما ، وهذه الأمثلة لا تدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي تأسيساً على مقولة التكامل بين الأقطار المتشابهة في عوامل الإنتاج والبناء السياسي والدستوري على نحو ما هو قائم في مجلس التعاون الخليجي، ولكنها أمثلة تستدعي إعادة النظر في جوهر المشكلة وهي كيف نشيّد السوق العربية المشتركة؟ وكيف نبدأ بإعادة بناء الاقتصاد العربي وتحقيق نمو بمعدلات مرتفعة تستهدف رفاهية المواطن العربي؟ وكيف نحقق مناخ اقتصادي تتضاعف فيه التجارة والإنتاج الزراعي والصناعي؟ وكيف نكتسب موقعاً متميزاً في سوق تقسيم العمل الدولي الراهن؟

ولكي نستفيد من العولمة يجب أن نفهمها أولاً ونحدد ما نريد منها وتنفيذها بالحد الذي يحافظ على تراثنا وشخصيتنا وتطلعاتنا التنموية . وما يمكن قوله في هذا

المجال هو أن التكامل والاندماج الاقتصادي لا يمكن تصور تحقيقه ما لم تسعى الدول العربية المختلفة الأنظمة إلى بناء قاعدة تكاملها على أسس المصلحة الاقتصادية البحتة والمتمثلة بالسوق العربية المشتركة .

المحور الثالث: تحليل استراتيجية السوق العربية المشتركة:

٣,١: السوق العربية المشتركة واقع اقتصادي أم تجربة سياسية

ناقشنا في المحور الثاني من هذه الدراسة موضوع عدم صحة إقامة التجمعات الاقتصادية العربية من خلال السياسة أي عبر القرارات السياسية العليا، دون أن تستند إلى تخطيط اقتصادي مبني على أسس علمية والى قاعدة اقتصادية مشيدة بقوة أداء عنصري العمل ورأس المال العربيين ، بالإضافة إلى مصلحة قوى الإنتاج ذاتها القائمة على التوسع الأفقي والاندماج في سياق تكتلات اقتصادية ضخمة، وفي هذا الجزء نتناول فرص إقامة السوق العربية المشتركة.

وفكرة السوق العربية المشتركة ليست جديدة، فقد تم وضع تصورات لها منذ أواخر الخمسينات من القرن الماضي، ولكن مشروعات إقامتها بقيت مهملة في إدراج المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية وتاهت في خضم النزاعات السياسية بين الأقطار العربية كما ذكر ذلك الدكتور محمد لبيب شقير.[1]

لقد أصبح إنشاء السوق العربية المشتركة أمـــراً ضرورياً وملحاً ومطلباً آنياً في ظل العولمة (سوق الأسواق). فالسياسات الاقتصادية القطرية والأحادية الجانب (جزء من سوق) أصبحت عقيمة وتسير في طريق مسدود. ولقد أوضحنا في المبحث الثاني إلى أنه لا يمكن لأية دولة في ظل العولمة أن تبقى منعزلة عن النظام الدولي الجديد.

أن تشييد السوق العربية المشتركة سيضع الأمة العربية في حركة التاريخ الراهن للإنسانية، وسيغدو العالم العربي قوة اقتصادية كبيرة ومؤثرة في الاقتصاد الدولي وله حصة مرتفعة من إجمالي التجارة العالمية. إن عدم قيام هذا السوق يجعل الدول العربية دول مهملة مستهلكة تتأثر سلباً بما يدور بالعالم ولا يكون لها دوراً إيجابياً مميزاً بل تابعة مهزوزة ، علماً بأن الوطن العربي غني بالثروات والمواد الأولية المختلفة والمطلوبة عالمياً، وكذلك غنية بالسكان والكفاءات العلمية والعملية وبالمساحة الجغرافية

(١) د. محمد لبيب شقير : الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها – بيروت ج ٢ ، ص ١٢٩١ .

والموقع المميز دولياً. ناهيك عن كونه مصدراً لجميع القيم السماوية والحضارية (حضارة وادي النيل والرافدين ومصدر للديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية).

وبذلك فإن الوطن العربي يشكل سوقاً كبيرة تتحقق فيها معظم شروط الكتلة الاقتصادية والمتمثلة فيما يسمى بالسوق العربية المشتركة، ويمكن أن يعتبر هذا السوق أساساً وقاعدة ضرورية لسوق أوسع هي السوق العربية – الأفريقية، وذلك لأن أفريقيا امتداداً للسوق العربية المشتركة وللارتباط الجغرافي والتاريخي والسكاني، وكذلك للتقارب الثقافي.[1]

٣,٢: الأسس النظرية لتكوين السوق العربية المشتركة:

(نظرية المنفعةUtility Theory)

لا بد لأي تكوين اقتصادي أو سياسي من نظرية علمية يستند إليها وينهض على أساسها، فاقتصاد السوق مثلاً يستند إلى النظرية الليبرالية Libralizm Theory التي تقدس نشاط القطاع الخاص Private sector وتقلل من تدخل الدولة فيه، ولكي يتحقق النمو الاقتصادي لا بد من ترك النشاط الخاص يعمل بحرية، ولا بد من توفير الأمان والأموال اللازمة لنشاطه والعمل على زيادة بواعثه للإنتاج والاستثمار من خلال مثلاً تقليل الضرائب المفروضة على الأرباح وتخفيض الضرائب على الثروة ورأس المال وأن ترفع الدولة يدها عن جهاز الأسعار (خفضت مساهمة القطاع العام).

ويمكن أن تجد السوق العربية المشتركة أساسها في نظرية المنفعة Utility Theory ، فقد ظهرت هذه النظرية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وقد ذهب النفعيون من أمثال بنثام وجون ستيوارت ميل وبوهام باقرك إلى إمكانية تحقيق النفع العام من خلال إنجاز النفع الخاص، والدول كالأفراد على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية يمكنها أن تأتلف في سياق تكتل اقتصادي يعود بالنفع على مجموعها.[2]

وقد قامت الدول الأوروبية بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة على هذا الأساس، فعلى الرغم من أن بريطانيا وأسبانيا دولتان ملكيتان، وأن فرنسا وإيطاليا وألمانيا ذات أنظمة جمهورية فإن الجميع مؤتلفون في سياق تكتل أقتصادي اسمة السوق الأوروبية المشتركة قامت استناداً إلى نظرية المنفعة،

---

(1) East Institute _ Germany _ , " Annyal Report . 1997 , p, 8 .

(2) Arthure Eli Monree: "Early Economic Thought"– Edited. Harvard University Press, 1965, P. 380.
Also See;
C. F. Bustable; " Public Finance"; macmillan & Co, 1892 Book.

وأن السوق العربيـــة المشتركة يمكن أن تقوم على نفس الأسس النظرية إضافة إلى مستلزمات نجاحها المتوفرة في الوطن العربي، وهي متوفرة أكثر من توفرها لدى الدول الأوروبية.

٣,٣: مخاطر البقاء في حالة السوق القطري (الأحادية):

نستطيع القول بأن عدم قيام الدول العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة خلال السنوات القليلة القادمة سيؤدي حتماً إلى وقوعها فريسة الاستغلال والهيمنة الجديدة، والأشد قساوه من قبل الحكومات الغربية والشركات المتعددة الجنسيات، والتي ستستمر بطرق أحدث وأسرع في نهب الثروات العربية المادية والبشرية، وفي استخدام الأسواق العربية الأحادية مجالاً فسيحاً لتصريف منتجاتها الصناعية ذات الأسعار المرتفعة، وذلك على حساب مصلحة هذه الدول المصدرة للمواد الأولية وفي مقدمتها النفط. وهي المواد ذات الأسعار المتقلبة والمنخفضة وغير المصنعة في غالب الإحيان.

وإذا ما بقيت البلدان العربية مجزئة فأنه سيفرض عليها الاندماج في العولمة (الاقتصاد العالمي) بشكل فردي، مع ما يصاحب ذلك من اشتراطات وتنازلات من قبل هذه الدول للمنظمات والهيئات الدولية إلى تشرف على حركة التجارة العالمية. فالاتفاقيات التي تم التوصل إليها في نطاق اتفاقية "الجات" في جولة مفاوضات الأورغواي، تمثل في جوهرها بداية لنظام تجاري عالمي جديد بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء في "الجات" وخصوصاً الدول الصناعية الكبرى، حيث يهدف هذا النظام التجاري الجديد إلى إيجاد اقتصاد عالمي أكثر تكاملاً ، وتسهيل حرية انسياب التجارة الدولية من خلال تخفيض التعريفات والقيود غير الجمركية، بهدف إزالتها وفتح الأسواق وتعميم مبدأ المنافسة الدولية على أساس المزايا التنافسية للإنتاج. وتحقيقاً للاستغلال الذي أوضحه تحليل كل من بول باران، وفرانك وكورنال ميردال وسمير أمين في هذا المجال .

وقد استحدثت اتفاقيات جولة الأورغواي مجالات جديدة لم تكن تشملها اتفاقيات"الجات" فـــي جـــولات المفاوضات السابقة ، ومن هذه المجالات ما يتعلق بالتجارة في الخدمات وحقـــوق الملكيـــة الفكريـــة وقطاع الألبسة والمنتوجات والجوانب المتعلقة بالاستثمار والزراعة. كما تم تأسيس منظمـــة التجـــارة العالمية (WTO) للإشراف على تنفيذ اتفاقيات جولة الاورغواي والنظام التجاري العـــالمي الجديـــد، ولتشكل الضلع الثالث من أضلاع النظام الاقتصادي الدولي بجانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان من الواضح أن النظام التجاري الدولي الجديد نشأ في ظـــل العديـــد مـــن المتغيـــرات الاقتصادية والسياسية التي تسود الساحة العالمية ومنها العولمة الاقتصادية وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية وما صاحب ذلك من تطورات سريعة ومتلاحقة في مجالات التقنية والاتصالات والمعلومات وغيرها .

ولاشك في أن الآثار التي يمكن أن ترتبها اتفاقية جولة الاورغواي على اقتصاديات الدول العربية، سواء الدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، تشكل في جوهرها مبررات كافية للإسراع بتحقيق عمليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وإقامة السوق العربية المشتركة . حيث انه سيترتب على تطبيق هذه الاتفاقيات آثاراً بدرجه أو بأخرى على كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية العربية .

وستواجه الدول العربية تحديات كبيرة قد تسفر عن خسائر في حالة عجز هذه الدول عن مواجهتها . فقد صممت الاتفاقيات بحيث تحصل الدول الصناعية على معظم المزايا والفوائد ، وستتأثر الدول النامية بشكل عام سلبياً وخصوصاً تلك الدول المستوردة للمواد الخام ، فالدول النامية ، ومنها الدول العربية هي مجموعة الدول الوحيدة في النظام الاقتصادي العالمي التي ستتعرض لخسائر صافية نتيجة اتفاقيات جولة الاورغواي ، كما يعترف بذلك البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) وسكرتارية "الجات".

ونظراً لطبيعة هياكل الإنتاج والاستهلاك في الدول العربية فإنها تقف بصورة عامة في صفوف الدول المستوردة للغذاء، وخصوصا القمح وهو مركز سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية التي تنطوي عليها اتفاقيات جولة الاورغواي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الأسعار وليس إلى تخفيضها.

كما تعاني الصناعات في الدول العربية من عدم القدرة على المنافسة لأنها متخلفة تكنولوجياً ومرتفعة التكاليف وما زالت في طور النشوء وتعتمد بشكل كبير على الإعانات والحماية. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع حدوث تصادم وليس تناغم بين اقتصاديات الدول العربية وإجراءات تحرير التجارة العالمية. ولذلك فإن قيام التكتل الاقتصادي على المستوى العربي سوف يحقق العديد من المزايا والامتيازات التجارية لكافة الدول الأعضاء في مجال حرية انسياب التجارة البينية ورؤوس الأموال والقوى العاملة وغير ذلك من المزايا دون أن يكون هناك التزام بتعميم هذه المزايا على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، حيث تعامل الدول الأعضاء في التكتل ككيان اقتصادي واحد.

لقد أصبح من حقائق العصر أنه لا مكان في عالم اليوم إلا للكيانات الكبيرة ، حيث دل على ذلك تلك التجارب التكاملية العديدة التي شهدتها مناطق العالم المختلفة وفي مقدمتها التجربة الأوروبية التي نجحت في تحقيق أول وحدة إقليمية تمت بإرادة الشعوب عن طريق المنهج التكاملي الاقتصادي، حيث لعبت التجارة البينية دوراً هاماً في تحقيق هذا التكامل. والتجربة الأوروبية تفرض على الدول العربية الإسراع في التطبيق الفعلي لاتفاقيات التكامل الاقتصادي من خلال البدء في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية تمهيداً للوصول إلى السوق العربية المشتركة.

٣,٤: مستلزمات توسيع السوق العربية المشتركة (سـوق عربية – أفريقية)

(نظرة مستقبلية):

لقد قطعت كل من تركيا، إيران، وباكستان أشواطا بعيدة في النمو والتطور الاقتصادي وأن هذه الأقطار تطلعاتها أوروبية (كتركيا) أو آسيوية (كباكستان) أو أحادية كإيران، وهذه التطلعات تتعارض مع إستراتجية الدول العربية والتي هي عربية – عربية، ولهذا فإن قيام سوق عربية مشتركة حقيقة تفرضها ظروف المنطقة ذاتها وتاريخها المشترك طيلة فترة الألفي سنه الماضية، وأن مستلزمات نجاحها متوفرة حالياً أكثر من أية فترة سابقة حيث تتوفر المصلحة الاقتصادية، والنسيج الاجتماعي والثقافي الواحد، وكذلك الخطر السياسي المتمثل في الصراع العربي – الإسرائيلي وأطماع الدول الكبرى في الاستيلاء على مقدرات الشعوب العربية، وكل ذلك سوف يدفع إلى ضرورة تكوين هذا السوق، فإذا ما تمت فإن المفروض أن تكون خطوات إنجازها أسرع من السوق الأوروبية المشتركة أو النافتا وذلك للأسباب التي سبق ذكرها، كما أن نطاق نجاحها سوف لن يقتصر على تلك الأقطار، بل سوف يتعداها إلى أفريقيا، إضافة إلى أن الدول الأفريقية هي الأكثر التصاقاً بجغرافية السوق العربية المشتركة، حيث أن نصف سكان القارة هم من جذور اجتماعية وثقافية عربية، وهناك بقايا للعلاقات التاريخية بين الطرفين، أما اقتصادياً فإن أقطار السوق العربية المشتركة قد سبقت معظم الدول الأفريقية غير العربية في إنجاز البناء التحتاني، وهي تمتلك قواعد صناعية ومنتجات صناعية يمكن أن توفرها لأفريقيا وغيرها.

كذلك تمتلك الدول العربية أهم مصادر الطاقة في العالم، وكذلك رؤوس الأموال التي تعتبر أفريقيا بأمس الحاجة إليها، حيث يمكن للأقطار العربية أن تضاعف إنتاجها للسوق العربية وكذلك للسوق الأفريقية، التي سوف تساهم في تزايد الطاقة الإنتاجية ومن ثم تراكم رأسمال وانتقال الكفاءات العربية التي يمكن أن تجد لها سوقاً مناسباً للاستثمار والإنتاج.

إن اقتصاديات الدول العربية حالياً ليست كاقتصادياتها في فترة الخمسينيات ، حيث أصبحت أكثر تطوراً وتعقيداً، ويمكن أن تزود الأسواق الأفريقية بمنتجاتها التي تعتبر أكثر قبولاً فيها من باقي الأسواق الأخرى، أما الدول الأفريقية فهي الأخرى تعتبر مصدراً وسوقاً لاحتياجات الصناعات والمنتجات العربية، فهي مصدر كبير جداً للأيدي العاملة والمواد الأولية، وهذا التوسع يعطي دعم اكبر للأهداف الاقتصادية الأساسية للبلدان العربية.

الاستنتاجات والتوصيات:

من التحليل السابق تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي:

١. سيستمر التخلف والتبعية في البلدان العربية طالما هي تعيش عالم الانفراد والانقسام والصراعات المحلية.

٢. توفر مستلزمات نجاح السوق حالياً أكثر من فترة الخمسينات والستينات وبروز أثر العامل الاقتصادي الذي يدفع بقوة لتكوين هذا التكتل، ولوجود مستلزمات توسعته ليشمل الدول الأفريقية.

٣. لقد أدركت الأنظمة السياسية وبصورة عامة ضرورة التجمع والتكتل الاقتصادي، حيث لوحظ بأن معظم الاقتصاديات العربية سائرة بصورة حثيثة باتجاه الخصخصة وإيقافها للتأميم، بل إن بعضها ألغى التأميم ولجأ إلى الخصخصة التامة للمشاريع الاقتصادية، كذلك بدأت تلوح في الأفق العربي شركات عربية متعددة الجنسيات (مصرية- عراقية وعراقية سورية، وأردنية عراقية مصرية... وغيرها) وهكذا بدأت تظهر بوادر الاندماج والتكتل التي بدأت تفرضها أنظمة العولمة على البلدان العربية.

٤. لا يمكن تصور بناء قاعدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول العربية ما لم تندمج اقتصادياً على أساس المصلحة الاقتصادية، وسيعمل التكتل الاقتصادي على حل العديد من المشاكل السياسية التي يعيشها العالم العربي .

٥. العولمة نظام وليست ظاهرة عابره أو قانون يطبق وينتهي، بل هي نظام متطور جاء نتيجة التوسع الهائل للنظام الرأسمالي عبر قرون وسيستمر إلى أن تتغير الظروف بظهور نظام آخر يحل محله، وهذه إحدى العبر المأخوذة من تحليل الفكر والتاريخ الاقتصادي.

٦. اعتمد ظهور العولمة على إزالة التأميم وظهور الخصخصة، ودمج الأسواق المتعددة والمنفردة في سوق واحدة، عملت على إزالة الحواجز والحدود، واعتبرت العالم قرية واحدة صغيرة مرتبطة عن طريق شبكة اتصالات ومعلوماتية معقدة.

٧. يقوم نظام العولمة بالأساس على التدويل للإنتاج ، وللاستهلاك، وللتبادل الدولي، والتوزيع، وهذا يعني قرية واحدة لها نفس النمط الإنتاجي الاستهلاكي والثقافي والاجتماعي المتعولم وليس له علاقة بالتراث والقيم والمفاهيم السابقة.

٨. التجمعات السياسية العلوية لم تخدم التجربة العربية في تكوين التكتل أو السوق المشتركة، وعليه فإن التجمع والاندماج الاقتصادي يجب أن يسبق التجمعات السياسية (الأنظمة) لأن التجمعات الاقتصادية تمثل طموحات الشعوب العربية وتطلعاتها نحو الاستقرار والأمان للبلدان العربية.

٩. تعدد وتنوع المستوردات من الهياكل السلعية وضعف الهياكل التصديرية للدول العربية، يعتبر محفزاً للتوسع وزيادة التبادل السلعي مع السوق الأوروبية المشتركة والنافتا وغيرها وليس مع أسواق مبعثرة منفردة.

وعلية توصي الدراسة بضرورة إسراع الدول العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة عن طريق وضع الآليات التي تكفل المصلحة الاقتصادية بالأساس، لأن عدم نجاح هذه الدول في تحقيق ذلك في ظل النظام الجديد سيؤدي إلى تحويل البلدان العربية إلى دول مهملة مستهلكة تتأثر بسلبيات العولمة ولا تستفيد من منافعها.

المصادر

1. Giddens; "Globalization" B.B.C, Reith Lecture, broadcast on 7 April, 1999.

2. G.Junne "Global Cooperation or Rival Trade Blocs"; Journal of World System Research , Vol , 1, No:90

3. D.Rastog; "Living Without Borders" Business Quarterly, p.48. 1997.

4. E.Hobsbawn; "Globalization In the Age of Empire", Abacus book; ch3. 1987 .U.K .

5. A.Mc Grew; "Globalization And the Advanced Capitalist State"; ch2; Open University. 1992 .

6. H.Hudson; "Global Information Infrastructure Business Economic", U.S.A , 1998 .

7. Monders; and Y.Brenner; "Globalization New Production Concepts"; Journal of Social Economics ; Vol 26 . 1999 .

8. lovins and L.Hawken; "A road Map of Natural Capitalism"; Business Review , U.S.A. 1999 .

9. W.Rostow; "Stages of Economic Growth"; U.S.A. 1978.

10. J.Meir; "Leading Issues in Economics Development", New York U.S.A ; 1995 .

11. W .Al_sefou; "A Structural Analysis of Iraqi Exports"; Ph.D. thesis. University of Wales , U.K. 1980 .

12. H.Myint; "The Economies of Developing Countries"; London , 1964.

13. Higgins; "Economic Development, Problems, Principles and Policies"; New York; 1974.

14. J.Gray; "Capitalism and Global Free Market" Grant Books, London; 1998 .

15. S. Hymer; "The Multinational Corporation _ An Analysis of Some the Motives to international Business of integration" 1966.

16. Monree; "Early Economic Thought"; Edited, Harvard University Press, 1965.

17. Bustable; "Public Finance"; Mc Million& Co. 1992 book.

18. East Institute _ "Germany", Annual Report, 1997. P.8.

١٩. د. محمد لبيب شقير: "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها" بيروت ج (٢) ص ١٢٩١.

٢٠. د. حقي إسماعيل البيروتي: "الدولة القومية العربية الموحدة". مجلة الوحدة العدد (٤١) فبراير ١٩٨٨.